

## "القانون فوق الكل" شعار موجود على الحيطان

# استيراد أطباء أجانب.. فمن يدفع "الفصل العشائري" بدلا عنهم؟



قتيلة انفجرت، حطمت ساقه اليسرى... شظايا تناثرت في الساق اليمنى، تهشم وجهه وتفحم جلده، حيدر 17 عاماً يقف صباح ذلك اليوم الذي انفجرت فيه عبوة زرعت في دراجة نارية، لالتقاط فرصة عمل في تقاطع مزدحم، يربط مدينة الصدر مع منطقة الحبيبية، تجمعت عائلته حول سريريه في مستشفى "الإمام علي". الوضع متآزم، العائلة والأقارب والجيران تنتظر إنقاذ حياة حيدر، الطبيب قلق وخائف من حدوث ثورة وهيجان عشائري، لو لم يستطع إنقاذ حياته، فالحق قد يفعل فعلته، ويرسل بروحه إلى الجنة، مرت الساعات الخطرة، وبدأ حيدر يستعيد وعيه، والده الرجل الستيني يعبر عن شكره للطبيب، بعد أن حرك بأصابعه مجموعة من حرز مسبحة كان طوال الوقت يحركها بين كفيه؛ لن تنسى فضلك يا دكتور.



□ بغداد/ إيتناس طارق.. عدسة/ محمود رؤوف

### تشابك بالأيدي

في المقابل، نجد أن إحدى الزميلات الإعلاميات تقوم بمشاهدة طبية في مستشفى اليرموك التعليمي، وتصرخ في وجهها وتتهمها بالنقص، ولولا تدخل أهل الخير لتحول الأمر إلى "صراخ وتشابك بالأيدي"، لأن والدها شارف على فقدان حياته بسبب مرضه المزمن، فهو مصاب بداء السكري والضغط، وتعرض إلى 3 جلطات دماغية، الزميلة كانت غاضبة لأن والدها توفي، وكان على الأطباء إنقاذ حياته بأية وسيلة كانت.

حالتان تختلف الواحدة عن الأخرى، لكن العامل المشترك بينهما هو الأطباء الذين أصبحوا "أريسة" لعوائل المرضى ومن يتوفاهم الأجل.

فهل الوقت الآن حان لتشكيل وزارة خاصة تعنى بشؤون الأطباء لإقناعهم من محنتهم، فالقضية الآن أصبحت تحتاج إلى دعم ومساندة، خصوصاً أن مسلسل الفصل العشائري أصبح هو الوتر الذي يعزف عليه كل من هبّ ودبّ، وبكل صراحة أصبح الفصل العشائري الآن هو وسيلة لكسب المال السريع على حساب الآخرين، وتهديدهم وإن كانوا لا يتحملون مسؤولية ما حدث، وفي جميع الأحوال عليهم دفع الغدقة المالية.

### إرهاب سياسي عشائري

إن أهم الأسباب لهجرة الأطباء التي بدأت في نهاية السبعينيات هو الوضع السياسي المتردي، فخرجت جموع الأطباء بصفات مختلفة لكي تتخلص من الإبتزاز والقهقير والفقر، فهناك من خرج بصفة عامل، وآخر بصفة سائق تاكسي وآخر بصفة نجار، تعددت المهن المفتعلة للأطباء لكن الهدف واحد، وهو الخروج من عنق الزجاجة التي أحكم صدام عليها. واستمرت هجرة الأطباء حتى بعد سقوط النظام بعد أن تحول السبب من إرهاب سياسي بعثي وحصار اقتصادي عالمي إلى قتل على الهوية الطائفية، واستمرار التدهور الأمني في البلاد. كل هذه العوامل وغيرها أدت بالنتيجة إلى فقدان العراق الكوادر العلمية الطبية والصحية.

وجاء عامل آخر لم يكن في الحسبان من قبل وهو تدخل العامل العشائري والقبلي في عمل الأطباء ونوعيته ما أدى بالنتيجة إلى هروب جماعي آخر للأطباء وما زالوا يصلون إلى دول المهجر وتقدم لهم التسهيلات في البقاء عبر منحهم اللجوء. فقبل شهرين تعرضت طبيبة إلى السجن في محافظة السماوة بسبب خطأ طبي غير متعمد ومطالبة أهل المتوفاة بـ ١٥٠ مليون دينار كفصل عشائري، إذن المسألة ليست حياة إنسان وإنما الفصل العشائري ومن لا يدفع فمصيره معروف، في عرف العشائري اليوم القتل، وقبل عدة أسابيع وفي محافظة صلاح الدين حدثت وفاة لمرض وصل إلى المستشفى بحالة صعبة جداً، وبدأ الإعتداء من قبل "رجال" الشرطة على الكادر الصحي لأن زميلهم توفي

بعد أن أصيب بعبوة ناسفة زرعت أسفل مقعد الأمامي في السيارة، أما الحادث الآخر فيذكر أن طبيب تخدير دفع الفصل العشائري بسبب وفاة مريض كان مصاباً بمرض عضال وهو كبير السن.

### مقتل 400 طبيب

نتيجة لذلك وبسبب قلة الكادر الطبي والصحي في العراق تركزت بعض وسائل الإعلام أنه تم التعاقد من قبل الجهات الصحية العراقية على استيراد ١٥٠ طبيب تخدير مع كادر من الممرضات من الهند والفلبين، لكن لم يذكر البيان في هذه الخطوة كيف ستحمي الدولة الأطباء والممرضات المستوردين من العراق والذين يعملون بعبود، وما موقف العشائر منهم ومن سوف يدفع لهم الفصل العشائري في حالة وفاة المريض أثناء التخدير من قبل الطبيب الأجنبي؟ وبطالون من يدفع الفصل الحكومية العراقية أم الهندية؟! ويكتف المتحدث باسم الصحة زياد طارق أن عدد الأطباء الذين قتلوا بعد عام ٢٠٠٣، إلى الآن يصل إلى ما يقارب الأربعمئة طبيب المختطفين وعمليات التهديد التي تعرض لها عراقيون من ذوي الكفاءات نسبة الأطباء فيها ٣٠,٧٪؛ ١٦٤٢؛ بينما نسبة القتل تصل إلى ١,٦٪ خلال سنوات العنف الممتدة ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧.

ويستمر التقرير يؤكد بقاء ما يقارب التسعة آلاف طبيب فقط لمعالجة ٢٨ مليون عراقي، وهو ما يشكل نسبة ستة أطباء لكل ١٠ آلاف مواطن، مقارنة بـ ٢٦ لكل عدد نفسه في المملكة المتحدة البريطانية.

### تقارير دولية

فيما تشير تقارير دولية صادرة عن منظمات معنية بالشأن الطبي في بريطانيا، إلى أن من مجموع المختطفين وعمليات التهديد التي تعرض لها عراقيون من ذوي الكفاءات نسبة الأطباء فيها ٣٠,٧٪؛ ١٦٤٢؛ بينما نسبة القتل تصل إلى ١,٦٪ خلال سنوات العنف الممتدة ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧.

ويستمر التقرير يؤكد بقاء ما يقارب التسعة آلاف طبيب فقط لمعالجة ٢٨ مليون عراقي، وهو ما يشكل نسبة ستة أطباء لكل ١٠ آلاف مواطن، مقارنة بـ ٢٦ لكل عدد نفسه في المملكة المتحدة البريطانية.

إلى ذلك، سعت الحكومة إلى إقناع العديد من الأطباء بالعودة إلى البلاد، والتحرك لأخذ تدابير لبناء الثقة وتوفير الحماية لهم من عصابات الخطف التي تستهدفهم. فيما يكشف تقرير آخر صادر عن منظمة الصحة العالمية أن فقدان العراق لعدد من أطباء أدى إلى التدهور السريع في الخدمات الصحية، والرعاية الصحية الأولية، مشيراً إلى أن الوضع الصحي في العراق لا يظهر أي تحسن فيه، لافتاً أن معدل الوفيات التي تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٥٩ شخصاً ترتفع لتصل ٢٢٢ وفاة من مجموع ١٠٠٠ حالة، مقارنة مع المعدل العالمي البالغ ١٧٦ حالة.

وقد قامت الحكومة أيضاً بإنشاء "مراكز المساعدة على العودة" في بغداد وقدمت حزمة من المساعدات المالية بلغت ٨٥٠ دولاراً وتعويض عن قيمة إيجار لمدة ستة أشهر



عناية خاصة



بانتظار عودة الطبيب

وللودة وأطلقوا عليها النار وارادوها قتيلة. وأكد المصدر أن "المسلحين سرقوا مبالغ مالية ومصوغات ذهبية، لكنهم ابقوا على زوجها مقيداً داخل المنزل"، وقالت الشرطة إن "العملية ذات دوافع تخريبية وليست لغاية السرقه".

إلى ذلك، يؤكد نقيب أطباء كركوك الطبيب محسن عبد المجيد أن الأطباء مستهدفون بالقتل والخطف، وقال: "منذ نهاية عام ٢٠٠٤ وحتى الآن دفعوا أكثر من مليون ونصف المليون دولار، مشيراً إلى أن كل طبيب خطف، دفع فدية ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف دولار".

### قانون حماية الأطباء

يشار إلى أن الحكومة العراقية وافقت على مشروع قانون لحماية الأطباء، بعد تدقيقه من قبل مجلس شورى الدولة وإحالته إلى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه في وقت سابق.

ويوفر مشروع القانون ضمانات مهمة للأطباء العراقيين، وتأمّل الحكومة في أن يسهم إقراره بوقف هجرة الأطباء وتشجيع المهاجرين منهم على العودة، كما سيشكل القانون مظلة لتأمين الطبيب من ردود فعل المجتمع إزاء عمله قبل كل شيء، وحمايته من مخاطر العمليات الإرهابية، وبموجب مرسوم حكومي آخر أمرت بأن يسمح لكل الأطباء بحمل سلاح واحد لحماية نفسه.

### مجلس النواب

من جانبه، يحفل عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية الجهات التنفيذية المسؤولة عن تطبيق قرارات وتشريعات مجلس النواب. النائب حامد المطلك يعتبر أن استهداف الأطباء يمثل استفاداً لثبات الشعب، وأن التعمد باغتياح هذه الشريحة يرد من ورائه إفراغ البلاد من الكوادر العلمية على أساس عمل إرهابي مبرمج ومنظم، سيشد على أن مجلس النواب لم يعد يستطيع مجاراة الفساد والقتل والخروقات الأمنية التي تحدث في البلاد، رافضاً في الوقت نفسه وصف المجلس بـ(العجز) عن لعب دور في حماية المواطن، لافتاً إلى أن تآزم الوضع أكثر مما هو عليه. الحكومة "الجهة التنفيذية" وهي لا تقوم بواجبها.

من جانب آخر، اعتبر المطلك الاضطرابات السياسية والخلافات التي تجري بين الكتل البرلمانية والقادة السياسيين السبب وراء حدوث أزمات أمنية تستهدف كل فترة شريحة وجهة معينة، محاولة أن تآزم الوضع أكثر مما هو عليه. كما يتعرض الأطباء إلى مخاطر أخرى غير القتل والتهديدات بالخطف، وهي الملاحظات والمطالبات بالفصل العشائري، وهي ما سببت خسارة أخرى لقطاع الصحة ورفض الكثير من أطباء "الجراحة" خصوصاً إجراء عمليات خوفاً من محاسبة "العشيرة".

وللمسجلين من النازحين، وقال الموسوي "لدينا خطط لمعالجة النزوح الداخلي ومساعدة العائدين وتشجيع العاملين في الخارج الذين فروا من العنف على العودة وخاصة الأطباء والمدرسين ولكن كل هذه الخطط بحاجة إلى المال وما لدينا ليس كافياً.

وطبقاً لما ذكره ولتر كالين، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق النازحين، فإن حجم التهجير القسري تاريخه في العراق خلق موقفاً معقداً يحتاج إلى "استراتيجية شاملة" لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة وقضايا حقوق الإنسان للمجتمعات المتضررة من النزوح وإيجاد الحلول الدائمة لها.

### اغتيال الأطباء

قتل الأستاذ الدكتور محمد عبد الله الراوي، رئيس جامعة بغداد،



**تقرير دولي:  
فقدان العراق  
لعدد من  
الأطباء أدى إلى  
التدهور السريع  
في الخدمات  
الصحية،  
والرعاية  
الأولية**



**وزارة الصحة:  
عدد الأطباء  
الذين قتلوا  
بعد عام 2003،  
إلى الآن يصل  
إلى ما يقارب  
الأربعمئة  
طبيب، بينما  
ترك العراق  
خلال فترة  
عام 1991، وإلى  
الآن ما يقارب  
العشرين ألف  
طبيب**